الأمم المتحدة

A/C.5/53/SR.21

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

30 March 1999
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٢١

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أهونو (نائب الرئيس) . . . . . (كوت ديفوار)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد أبليان (أرمينيا)، تولى رئاسة الجلسة السيد أهونو (كوت ديفوار)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (تابع) (A/52/811؛ A/53/30 وCorr.1؛ A/C.5/53/27)

١ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشاد بلجنة الخدمة المدنية الدولية لقيامها بتقديم تقرير يعكس في شكله وطريقة عرضه التوصيات الواردة في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ من قرار الجمعية ٢١٤/٥٢ باء. وقال إنه ينبغي ألا تتم أية محاولة لتعديل الدور الهام للجنة الخدمة المدنية الدولية في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد بأسره. وذكر أن مشاركة ممثلي الموظفين في عمل اللجنة مازال محدودا، على الرغم من أن هذه المشاركة يمكن أن تعزز من نتائج مداولات اللجنة. وطالب بتوضيح الاستنتاج الوارد في الفقرة ١٩ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/53/30)، القائل بأن بعض التعليقات والتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات بعد استعراضه الإداري لأمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/52/811) تعلقت بمجالات تخرج عن نطاق ولاية المجلس. وفيما يتعلق بتقرير الفريق العامل المعني بالعملية الاستشارية وترتيبات العمل وتعليقات اللجنة والقرارات التي اتخذتها بشأنه، قال إن المقترحات المقدمة ستعزز من وضع اللجنة فيما يتعلق بعملية صنع القرار وسلطة هذه القرارات.

٢ - وردا على ملاحظات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية الواردة في الفقرة ٤١ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، أكد على أن انتخاب خبراء اللجنة هو حق مقصور على الجمعية العامة. ورحب بالاقتراح الوارد في الفقرة ١٩ من المرفق الثاني لتقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، والذي مؤداه أنه ينبغي إنشاء أفرقة عمل مؤلفة من ممثلين عن جميع الأطراف المعنية للنظر في جميع المسائل الرئيسية. وفيما يتعلق بالفقرة ٥٤ من التقرير، طالب بتقديم معلومات عن حالة الطلب المتعلق بتقديم رأي قانوني وإيضاحات بشأن الشرط الموضوع لتنفيذ مقترحات الفريق العامل. وذكر أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للقدرات اللغوية لأعضاء أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وفي هذا الصدد، قال إن اقتراح الفريق العامل بشأن إنشاء آلية استشارية فيما بين جميع الأطراف المعنية يستحق مزيدا من الدراسة.

٣ - وفيما يتعلق بمسألة الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة، أعاد التأكيد على أن مبدأ نوبلمير ينبغي أن يكون الأساس لتحديد شروط خدمة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا. وأخيرا، وفي ضوء الطابع المعقد لمسألة وضع رقم قياسي وحيد لتسوية مقر العمل في جنيف، قال إنه يأمل في أن تقدم المنظمات التي مقرها جنيف المعلومات الإضافية التي أشارت إليها اللجنة في الفقرة ١٤٥ من تقريرها لكي تكون في وضع يسمح لها بالاستجابة بالكامل لطلب الجمعية العامة.

٤ - **السيد أور** (كندا): تكلم أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا، فقال إنه على الرغم من نجاح لجنة الخدمة المدنية الدولية في إعداد توصيات تستند إلى تفسيرات سليمة وغير متحيزة للمبادئ الأساسية مثل مبدأ نوبلمير ومبدأ فليمنغ، فإن عملها لا يزال يتطلب مزيدا من التحسين. وفي هذا الصدد، رحب بملاحظات وتوصيات مجلس مراقبي الحسابات فيما يتعلق باستعراضه لإدارة أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأضاف أنه ينبغي بصورة منتظمة مراجعة حسابات أنشطة اللجنة كوسيلة لتعزيز الشفافية.

٥ - وأضاف يقول إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/52/811) يقدم نظرة متفحصة قيّمة للتفسيرات التقنية للجنة ولتنفيذ مقررات الجمعية العامة بشأن السياسات العامة. وتميل هذه التفسيرات إلى تحقيق مستويات أعلى لمرتبات موظفي الأمم المتحدة مما لو جرى الأخذ بتفسيرات أخرى. فمثلا، تمثلت التقنيات المستخدمة لتحديد جداول مرتبات فئة الخدمات العامة في زيادة في المرتبات في حالات كان من اللازم أن يكون فيها الدخل أقل. وتمشيا مع مبدأ فليمنغ، ينبغي أن تستند مرتبات فئة الخدمات العامة إلى دراسات استقصائية تمثل السوق المحلية للعمالة، لا عينة حصرية لأفضل الممارسات المثلى، وينبغي تحديدها عند المئين الخامس والسبعين للسوق المحلية وفقا لتلك الدراسات الاستقصائية. وينبغي أن تتابع اللجنة هذه المسألة، في ضوء ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات.

٦ - وأردف يقول إن استعراض الإدارة كشف أيضا عن مشكلات تتعلق بالدراسات الاستقصائية المستخدمة لتحديد بدل تسوية مقر العمل لموظفي الفئة الفنية. وينبغي تحسين الاستبيانات المتعلقة بنفقات الأسر المعيشية وسبل جمع البيانات لكي تعطي أوزانا أكثر دقة للإنفاق. ونظرا إلى أن الزيادة في عدد أصحاب العمل في القطاعين الخاص والعام الذين يستخدمون موظفين دوليين أدت إلى إنشاء شركات لتقديم الخدمات توفر معلومات بأدنى التكاليف، عن مرتبات الموظفين المحليين والدوليين في معظم مراكز عمل منظمة الأمم المتحدة، فإنه يتعين على لجنة الخدمة الخدمة المدنية الدولية أن تجري مقارنة بين المعلومات التي تستخدمها وتلك التي تقدمها هذه الشركات؛ ويمكن في المستقبل، الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بهذه الخدمات بحيث تكون فعالة من حيث التكلفة. وأعرب عن قلقه إزاء تعريف مبدأ نوبلمير الوارد في تقرير مجلس مراقبي الحسابات، الذي يختلف عن التعريف المقبول الوارد في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقال إنه لا يتفق مع ملاحظة اللجنة بأن أساس المقارنة المعمول به حاليا لم يعد الأساس الأفضل، بالنظر إلى المشاكل التي تعتري المنهجية المستخدمة لتحديد الخدمة المدنية الأعلى أجرا. وعلى وجه الخصوص، فإن المنهجية المستخدمة لتحديد الخدمة المدنية التي يمكن اتخاذها أساسا للمقارنة تختلف عن المنهجية النطبقة على الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة حاليا.

٧ - وأعرب عن خيبة أمله لعدم قيام اللجنة بالتوصية بتسوية لمقر العمل في جنيف تعكس بالكامل تكاليف معيشة جميع موظفي مركز العمل في جنيف، على الرغم من طلبات الجمعية العامة المتكررة باتخاذ إجراء بشأن ذلك الموضوع. وذكر أن نسبة ٣٠ في المائة من أولئك الموظفين الذين يعيشون في مناطق تحيط بجنيف يستفيدون من تسوية مركز العمل بالاستناد إلى أسعار جنيف فقط، حتى وإن كانت تكلفة المعيشة في تلك المناطق التي يعيشون فيها أقل بقرابة ١٨ في المائة من الأسعار في جنيف. وذكر أنه بالإمكان بل من الضروري السعي إلى إيجاد منهجيات وحلول قانونية قبل إجراء الدراسة الاستقصائية المقبلة عن المرتبات في جنيف بحلول عام ٢٠٠٠. وأضاف أنه يتعين على اللجنة أن تطلب إلى المحكمة الإدارية أن تصدر حكما مسبقا بشأن أي استجابة مقترحة لطلب الجمعية العامة.

٨ - ورحب بالتقدم المحرز نحو تطبيع علاقات العمل بين لجنة الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات، وأعرب عن ارتياحه لأن اللجنة اعتمدت مضمون التوصيات البناءة التي قدمها الفريق العامل المعني بالعملية الاستشارية وترتيبات العمل، وإن لم يكـــن ذلك دائما بصورة حـــرفية. وقال إنه وإن كان لا يرى حاجة إلى تغيير هيكل عضوية لجنة الخدمة المدنية الدولية، فإنه يعتقد أن اقتراحات الفريق العامل بشأن المهارات والكفاءات التي ينبغي اشتراطها في أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية ستشكل أساسا سليما لقبول قرارات اللجنة على

نطاق أوسع. وينبغي أن تواصل اللجنة الخامسة النظر في هذه المسألة، كما ينبغي إدراجها في استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية الذي أوصى بإجرائه الأمين العام. وينبغي أن تعكس اختصاصات ذلك الاستعراض التحديات الراهنة لنزاهة النظام الموحد وقدرته على البقاء في الأجل الطويل كما ينبغي أن تشمل مسائل مثل تعيين أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية وإمكانية الاستعانة بمصادر خارجية في عملية جمع البيانات.

٩ - **السيدة كاردوزه** (بنما): تكلمت باسم مجموعة ريو، فقالت إن التركيز الجديد للجنة على مسائل تتعلق بإدارة الموارد البشرية، إلى جانب ما درجت عليه من النظر في مستويات المرتبات، جاء مناسبا بوجه خاص في وقت يتوخى الإصلاح والتغيير. وبما أن اللجنة اعتمدت توصيات الفريق العامل المعني بالعملية الاستشارية وترتيبات العمل، مع إجراء تغييرات طفيفة تقع ضمن اختصاصها، فإنه من المأمول فيه أن تستأنف لجنة التنسيق للنقابات والرابطات الدولية لموظفي منظومة الأمم المتحدة واتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين مشاركتهما بالكامل في عمل اللجنة. وينبغي المحافظة على الاستقلال الكامل فيما يتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة.

١٠ - وأعربت عن ارتياحها لشروع اللجنة، في حدود قدرتها الحالية، بتنفيذ بعض توصيات مجلس مراجعي الحسابات، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء قاعدة بيانات لموظفي منظمات النظام الموحد والعمل بنظام متكامل للمعلومات الإدارية باستخدام الحاسوب. وفيما يتعلق بالتقدير للمعرفة اللغوية في النظام الموحد، فإن اقتراح اللجنة بالاستعاضة عن نظام الحوافز المعمول به حاليا بمكافأة لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي، من شأنه أن يسوي بين معاملة موظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة. وذكرت أن توصية اللجنة هذه تمتاز بأنها تنشئ نظاما للحوافز محددا بوضوح، وتنص على التأكد بصورة دورية من الاحتفاظ بالمهارات اللغوية.

١١ - وفيما يتعلق بإمكانية الإنهاء التدريجي الجزئي لعناصر الاغتراب التي تدخل في حساب الهامش بالنسبة للموظفين الذين يعملون لفترة طويلة في مركز العمل ذاته، قالت إن مجموعة ريو ترى بعدم وجود أسس كافية لإجراء أي تغيير. فقد نظرت لجنة الخدمة المدنية الدولية في المسألة في عام ١٩٨٥ وأبلغت الجمعية العامة بالصعوبات المتعلقة بتحديد كمية العناصر المختلفة للهامش. وقد أكدت هذه الاستنتاجات الدراسة الجديدة التي أجرتها اللجنة عن هذه المسألة. وفيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، لاحظت مع القلق أنه على الرغم من تحسن الحالة، فإنها لا تزال بعيدة عن بلوغ هدف المساواة. وأعربت عن أملها في أن تستخدم المنظمات عددا أكبر من النساء، لا سيما من البلدان النامية، وأن تشير الدراسة التي ستجريها لجنة الخدمة المدنية الدولية في عام ٢٠٠١ إلى نتائج تبعث على قدر أكبر من الارتياح.

١٢ - ورحبت بإنشاء الفريق العامل المعني بوضع إطار لإدارة الموارد البشرية وأعربت عن أملها في أن يقدم هذا الفريق توصيات مفيدة وابتكارية بشأن المبادئ التوجيهية للنظام الموحد. كما رحبت بالمعلومات التي تفيد بأن التغييرات في تسوية مقر العمل في نيويورك لا تنقل بصورة تلقائية إلى مراكز عمل أخرى، وأنها، على وجه الخصوص، لا تتخطى مسؤولية الجمعية العامة في تحديد مستويات المرتبات من خلال إدارة الهامش. وأيدت الاستنتاج الذي خلصت إليه اللجنة بعدم النظر في الوقت الحاضر في إجراء أي تعديل على النظام الحالي. وفيما يتعلق بتسوية مقر العمل في جنيف، قالت إنها تؤيد استنتاج اللجنة بعدم التمكن في الوقت الحاضر من تحديد مؤشر وحيد لجنيف، لما ينطوي عليه ذلك من صعوبات تقنية وقانونية وإدارية معقدة.

١٣ - وأردفت تقول إن توصيات اللجنة المتعلقة بتطور الهامش، وجدول المرتبات الأساسية/الدنيا، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ومنحة التعليم، وبدلات الإعالة تستند إلى منهجيات سبق قبولها. وأعربت عن ارتياح مجموعة ريو لقيام لجنة الخدمة المدنية الدولية بإجراء دراسة لمشكلة الهوامش المنخفضة للغاية في الرتب العليا في النظام الموحد، وأعربت عن أملها في إيجاد حل مرض لها. كما لاحظت أن اللجنة ستنظر، في دراستها لعام ٢٠٠١ بشأن تحديد الخدمة المدنية الوطنية الأعلى أجرا، في استخدام مجموعة من أسس المقارنة. وأخيرا، أشادت بلجنة الخدمة المدنية الدولية لاستجابتها السريعة والفعالة، في فترة قصيرة، لطلب الجمعية العامة بالقيام بدراسة مدونة قواعد السلوك التي اقترحها الأمين العام في الوثيقة A/52/488.

١٤ - السيد نِـي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده يؤيد بقوة دور اللجنة في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة لموظفي النظام الموحد. وبغية الحفاظ على كفاءة اللجنة ومصداقيتها حث جميع الدول الأعضاء على ضمان تمتع مرشحيها لعضوية اللجنة بما يلزم من دراية فنية وخبرة. وحذر من الاعتماد المفرط على المشاورات الثلاثية في عمل اللجنة، إذ يجب على اللجنة أن تستند في قراراتها وتوصياتها إلى الاستنتاجات التي تتوصل إليها بوصفها هيئة تقنية مستقلة تماما. وفيما يتعلق بقرارات اللجنة بشأن العملية الاستشارية، قال إنه يجب أن تتضمن تقاريرها معلومات عن جميع الآراء التي أعرب عنها أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية كل على انفراد، وذلك حتى في حالة القرارات المتخذة بتوافق الآراء، لأن الأعضاء هم خبراء مستقلون يثرون عملهم بأنواع مختلفة من المعارف والخبرات.

١٥ - وأيد توصيات اللجنة بشأن جدول المرتبات الأساسية/الدنيا وما يقابله من جدول الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين وبدلات الإعالة. وأعرب عن أمله في أن يتم استيعاب الآثار المالية لهذه التوصيات في حدود الميزانية الحالية. وفضلا عن ذلك، قال إنه يوافق على الاستعاضة عن نظام الحافز اللغوي الحالي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا بمكافأة لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي. فمن شأن هذا الاتجاه أن يربط بوضوح وبصورة وثيقة الغرض من البرنامج بالفوائد المترتبة عليه، وبالتالي يمكّن المنظمات على نحو أفضل من تشجيع اكتساب واستخدام المهارات اللغوية، ومن شأنه أيضا أن ييسر من إدارة وتقييم برنامج الحوافز. كما أعرب عن موافقته على أن يكون منح المكافأة رهنا بإعادة اختبار دوري وتقديم شهادات للاستخدام الفعلي للمهارات اللغوية. وذكر أن وفده ربما يقبل توصية اللجنة فيما يتعلق بمنحة التعليم، لكنه يود أن يحصل على ضمانات بألا تدفع المنح إلى الموظفين الذين يعيشون في بلدهم الأصلي وبأن تجري رقابة لضمان عدم دفع المنح إلا في حالات تيسر بوضوح من إعادة دمج الطفل في البلد الأصلي للموظف.

١٦ - وحث لجنة الخدمة المدنية الدولية على مواصلة تعزيز ثقافة تشجع المشاركة الكاملة للمرأة في جميع أنحاء النظام الموحد. وينبغي بذل كل جهد لإزالة "السقف الزجاجي" أو ملء الحد الأعلى الظاهري، عند الرتبة ف - ٥، وذلك عن طريق توظيف وترقية المرأة إلى وظائف المستويات العليا المتعلقة بصنع السياسات واتخاذ القرارات. وفيما يتعلق بمعالجة مسألة الاغتراب، أعرب عن قلقه إزاء الاقتراح الوارد في الفقرة ١١٠ من التقرير، بوجوب مقارنة الخدمة المدنية الدولية بالخدمة الخارجية للبلد المتخذ أساسا للمقارنة. وأضاف أن هذه المقارنة غير سليمة بسبب عوامل مثل مدة عمليات الاغتراب في الخدمة الاخيرة، ولأنها تخالف مبدأ نوبلمير. وأضاف أن الاشارة في الفقرة ٨٨ (د) '١' إلى اعتزام اللجنة دراسة استخدام مجموعة من جهات الخدمة المدنية كأساس للمقارنة تخالف أيضا ذلك المبدأ.

١٧ - واضاف يقول إن اللجنة لم تقدم حلا مقنعا للاحتفاظ بالمبالغ التكميلية لبدل الإقامة اليومي. وذكر أنه على الرغم من ترحيبه باستعراض أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية لإدارتها، فإنه يشعر بالأسف لأن الاستعراض لم يركز بصورة أكبر على كيفية قيام اللجنة بأنشطتها اليومية، وتوزيع مواردها على أهداف البرامج الرئيسية، والطرق التي تتبعها لضمان مساءلة مدرائها وفعاليتها وكفاءتها بصورة عامة. وذكر أن وفده يشعر منذ فترة طويلة بالقلق إزاء الحاجة إلى تكييف الهامش لكي تصبح جميع مستويات الرتب ضمن الحدود المنصوص عليها، وأنه يتطلع إلى مقترحات اللجنة بشأن اتباع سبل لتحسين الحالة لا تترتب عليها تكاليف. وأخيرا، أعرب عن خيبة أمله الشديدة لأن اللجنة لم تتمكن من الاستجابة لطلبات الجمعية العامة المتكررة بوضع رقم قياسي وحيد لتسوية مقر العمل في جنيف. واختتم حديثه قائلا إن الأوان قد آن لتصحيح هذه الحالة، وينبغي أن تقوم اللجنة بدون مزيد من التأخير بوضع رقمين قياسيين لتسوية مقر العمل في جنيف.

١٨ - **السيد ايفاشنكو** (أوكرانيا): قال إنه يؤيد معظم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة ويرحب باستجابة اللجنة المواتية لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة باستعراض إدارة أمانتها. وأعرب عن تأييد وفده لقرار اللجنة بزيادة المرتبات الأساسية وبدلات الاعالة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا. فذكر أن مثل هذه الخطوات ضرورية لعكس الزيادات في جدول مرتبات البلد المتخذ أساسا للمقارنة وقيمة الخصم الضريبي والاستحقاقات الاجتماعية في بعض البلدان التي بها مراكز عمل للأمم المتحدة. وقال إنه أيضا يشارك اللجنة في رأيها بضرورة الابقاء على نظام دفع استحقاق بدلات الاعالة بالعملة المحلية بالنسبة لمراكز العمل ذات العملات الصعبة وبخفض بدلات الإعالة على نحو ملائم في الحالات التي يحصل فيها المعالون على إعانات من حكوماتهم. على أنه لا ينبغي أن تثار مسألة تغيير أساس المقارنة المعمول به حاليا إلا بعد أن تجري اللجنة دراسة شاملة للمشكلة.

١٩ - وقال إن وفده يعترف بالطابع المعقد الذي تتسم به مسائل تسوية المقر بالنسبة للمنظمات التي يوجد مقرها في جنيف. وهو يحث اللجنة على تقديم مقترحات محددة في أقرب وقت ممكن لوضع رقم قياسي موحد لتسوية مقر العمل في جنيف يكفل تعادل القوة الشرائية للموظفين في المنظمات التي مقرها جنيف، بغض النظر عن مكان اقامتهم. وذكر أنه ينبغي أن يظل الحافز اللغوي أداة لتشجيع تقدم الموظفين في مجال لغات عمل المنظمات، وأضاف أن وفده يتفق مع اللجنة في توصيتها بالاستعاضة عن نظام الحوافز اللغوية الحالي بمكافأة لا تدخل في حساب المعاش التقاعدي.

٢٠ - ونظرا لاتساع نطاق أنشطة اللجنة، ينبغي أن تتوفر أمامها امكانية الوصول المباشر إلى قاعدة بيانات مركزية وشاملة ومستوفاة لبيانات الموارد البشرية لكل مؤسسة من مؤسسات النظام الموحد. وفي هذا الصدد، فمن شأن استخدام نظام محوسب متكامل للمعلومات الإدارية لجمع البيانات ونقلها وتجهيزها أن ييسر إلى قدر كبير من الأعمال الفنية التي تضطلع بها اللجنة.

٢١ - وتابع كلامه قائلا ان وفده يعلق أهمية بالغة على التوازن بين الجنسين ويرحب بقرار اللجنة بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للمسؤولين عن اتخاذ القرارات لدعم المساءلة عن ضمان تحقيق التوازن بين الجنسين. بيد أن بلوغ المساواة في نسب الرجال والنساء في الخدمة المدنية الدولية ينبغي ألا ينظر إليه كغاية في حد ذاته. ولا بد لعملية التوظيف أن تستند إلى مبدأي التوزيع الجغرافي العادل واختيار أفضل المرشحين

المؤهلين. وينبغي أن تؤدي اللجنة دورا أكثرا نشاطا في صياغة سياسات للتطوير الوظيفي في الأمم المتحدة. ولذلك فهو يرحب بقرار اللجنة إنشاء فريق عامل للنظر في إطار لإدارة الموارد البشرية.

٢٢ - وأخيرا، قال إن وفده يرحب بتبادل الآراء البناء بين ممثلي لجنة الخدمة المدنية الدولية واتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية ولجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي الأمم المتحدة في اطار الفريق العامل المعني بالعملية الاستشارية وترتيبات العمل التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية، الذي خلص إلى عدد من القرارات التوفيقية. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه القرارات، ينبغي ألا يؤثر على سلطة اللجنة نفسها باتخاذ القرارات أو أن يعترض سبيل فعالية عملها. وأردف قائلا إن وفده يؤيد بالكامل رأي اللجنة بالتماس رأي قانوني قبل إجراء أية تعديلات على نظامها الداخلي لتفادي الآثار القانونية التي لا يمكن التنبؤ بها ولضمان عدم تعارض تلك التعديلات مع النظام الأساسي للجنة.

٢٣ - **السيد بارك هاي - يون** (جمهورية كوريا): قال إنه بغية الحفاظ على مستويات عالية من المقدرة والكفاءة والنزاهة لدى موظفي الأمم المتحدة، يجب أن تكون شروط الخدمة جذابة وتنافسية تماما. وفي هذا الصدد، فإن النظام الموحد، من خلال ضمان الاتساق والمساواة في شروط الخدمة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، واللجنة، التي عملت بوصفها هيئة مستقلة وفنية وتقنية مسؤولة أمام الجمعية العامة، قد أديا دورين أساسيين. وفيما يتعلق بتطبيق مبدأ نوبلمير، ذكر أنه ينبغي ألا تجرى التغييرات في المنهجية الحالية إلا بعد إجراء استعراض شامل للتعقديات التقنية والتنظيمية والآثار المالية المترتبة عليها. وأضاف أن وفده يؤيد اللجنة في رأيها بأنه سيكون من غير الملائم تغيير الخدمة المتخذة حاليا أساسا للمقارنة في المرحلة الراهنة وبأنه ينبغي استعراض إمكانية استخدام مجموعة من الخدمات المدنية المتخذة أساسا للمقارنة. ويؤيد وفده توصيات اللجنة فيما يتعلق بزيادة جدول المرتبات الأساسية/الدنيا للنظام الموحد بنسبة ٢,٤٨ في المائة، زيادة بدلات الإعالة، تعديل منحة التعليم، التقدير للمعرفة اللغوية، وبدل الخطر. وأضاف أنه ينبغي إجراء مزيد من البحث بشأن عناصر مسألة الاغتراب ووضع رقم قياسي وحيد لتسوية مقر العمل في جنيف. ومع ذلك قال إن أية تغييرات في الهيكل الحالي للمرتبات، يجب أن تتم بشكل يشجع التطوير الوظيفي ويقدم قدرا أكبر من الحوافز لتحسين الأداء.

٢٤ - وأردف يقول إن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالعملية الاستشارية وترتيبات العمل التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية ويشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة بالكامل في هذه العملية. وأكد على أهمية استقلال اللجنة في الاضطلاع بمسؤوليتها لتنظيم وتنسيق شروط خدمة الموظفين في النظام الموحد للأمم المتحدة.

٢٥ - **السيد مدينة** (المغرب): قال إن وفده يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لكنه يود إلقاء الضوء على بعض الجوانب الإضافية لتقرير اللجنة. ففيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن استعراض إدارة أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية، قال إنه ربما ينبغي دعوة اللجنة إلى أن توضح الحالة وتقترح على الجمعية العامة أية تعديلات قد تراها مفيدة بالنسبة للنظام الأساسي لأمانة اللجنة. كما ينبغي مطالبة مجلس مراجعي الحسابات بتقديم معلومات إضافية. وذكر أن نتائج عمل الفريق العامل المعني بالعملية الاستشارية وترتيبات العمل التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية كانت إيجابية في جملتها. وأعرب عن تأييد وفده بوجه الخصوص لاقتراحات الفريق العامل بشأن طرق عمل اللجنة. ففيما يتعلق بمسألة جمع

المعلومات، قال إنه ينبغي توفير الوثائق بجميع اللغات الرسمية للجنة في إطار المواعيد المحددة التي يقترحها الفريق العامل. وفيما يتعلق بصنع القرارات ودور أمانة اللجنة، ينبغي أن يُطلب إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تواصل استعراض نظامها الأساسي وتكوين أمانتها وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة.

٢٦ - وأردف يقول إن وفده يلاحظ أن بعض جوانب شروط خدمة موظفي الأمم المتحدة لا تزال تشكل صعوبات، وأكد على الحاجة إلى قاعدة بيانات موثوق بها بغية تيسير عملية صنع القرارات داخل اللجنة. وذكر أن تقدير المعرفة اللغوية في الأمم المتحدة كان المسألة الوحيدة التي تم بشأنها التصويت في اللجنة. وأضاف أن وفده يؤكد على أهمية مراعاة هذه المعرفة عند توظيف الموظفين وترقيتهم وتوسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، دون تفضيل أية لغة على غيرها.

٢٧ - **السيد كبير** (بنغلاديش): قال إن وفده يؤيد بالكامل الآراء التي أعرب عنها ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لكنه يود أن يضيف عددا من النقاط. فاللجنة تقوم بعمل مرض يتمثل في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في النظام الموحد للأمم المتحدة، ولذلك ليس هناك ما يبرر إعادة النظر في نظامها الأساسي في الوقت الحاضر. وذكر أنه يتعين على الجمعية العامة عند النظر في الاقتراح بإنشاء فريق الاستعراض لدراسة مختلف جوانب عمل اللجنة، أن تأخذ في الحسبان جميع العوامل المتصلة بالموضوع، بما في ذلك الحاجة إلى المحافظة على استقلال اللجنة وفعاليتها.

٢٨ - وأردف يقول إن العملية الاستشارية التي شرع فيها في السنة الماضية أدخلت عناصر قيمة على عملية اتخاذ قرارات اللجنة. وذكر أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تبدي المرونة وأن تشارك في حوار بناء مع اللجنة. وأضاف أن وفده يؤيد فكرة جعل شروط الخدمة جذابة وتنافسية، ويعتقد أن توصيات اللجنة ستسهم في تحقيق هذا الغرض. ورحب بقرار اللجنة بإنشاء فريق عامل لوضع إطار لإدارة الموارد البشرية لأنه سيساعد في معالجة مختلف جوانب إدارة الموارد البشرية في النظام الموحد بأسره.

٢٩ - ومضى يقول إن الحالة المتعلقة بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن استعراض إدارة أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية تتطلب مزيدا من التوضيح، لا سيما وأن اللجنة نفذت عددا من توصيات المجلس على الرغم من إدعائها بأن المجلس تجاوز ولايته بقيامه حينما شكك في صحة قرارات اللجنة والجمعية العامة.

٣٠ - **السيد ياو زيادونغ** (الصين): أعرب عن تقدير وفده للموقف الإيجابي الذي اتخذته اللجنة في الاستجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، على الرغم من أنه يرى أن بعض المسائل تتطلب مزيدا من الدراسة والتوضيح. كما أعرب عن ترحيب وفده بما أبدته جميع الأطراف من موقف عملي وروح التعاون لدى مناقشة العملية الاستشارية وترتيبات العمل. وأعرب عن اعتقاد وفده بضرورة مواصلة عمل مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة في إطار الولايات التي حددتها له الجمعية العامة.

٣١ - وفيما يتعلق بشروط خدمة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا، قال إن وفده أخذ علما باستنتاجات اللجنة فيما يتعلق بالخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة، وزيادة تخفيض الهوامش بالنسبة للفئات العليا، ومعالجة مسألة الاغتراب، وتسوية مقر العمل، ويشاطر اللجنة رأيها بأن بعض المسائل المرتبطة بالموضوع تتطلب مزيدا

من الدراسة. وذكر أن وفده يوافق من حيث المبدأ على الحاجة إلى إجراء تعديلات دورية على مستويات المرتبات واستحقاقات النظام الموحد ويؤيد الصياغة التي اقترحتها اللجنة.

٣٢ - وأعرب عن ارتياح وفده لعمل اللجنة وأنشطتها في إطار إدارة الموارد البشرية. وذكر أن بعض مقترحات اللجنة مثل إنشاء مصرف بيانات للتوظيف تبعث على الاهتمام. واختتم كلامه قائلا إن الموظفين المدنيين الدوليين هم أكثر الأرصدة قيمة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أمنهم.

٣٣ - **السيدة نيرينكيندي** (أوغندا): قالت إن تقرير اللجنة يتسم بالاتزان والعدل. فهو يتضمن مجموعة من التدابير المعقولة التي تعكس الحاجة إلى المحافظة على خدمة مدنية دولية تتسم بأرفع مستويات المقدرة والكفاءة والنزاهة في إطار الموارد الشحيحة المتاحة للمنظمة. وذكرت أن وفدها يشعر ببعض أوجه القلق التي أعرب عنها ممثلو اتحاد رابطات موظفي الخدمة المدنية الدولية ولجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بشروط الخدمة وأمن الموظفين في الميدان.

٣٤ - وأردفت تقول إنه ينبغي أن تكون المرتبات وظروف العمل جذابة أيضا للمحافظة على موظفين مدنيين دوليين على أعلى درجة من الامتياز. وفي هذا الصدد، أعادت تأكيد وفدها على التزامه بمبدأي نوبلمير وفليمنغ وذكرت أن وفدها أحاط علما بلجوء بعض الحكومات، نتيجة الشروط الحالية للخدمة، إلى دفع مبالغ إضافية لمواطنيها المستخدمين في النظام الموحد. وقالت إن عدم النص على مرتبات تأخذ بالكامل في الحسبان شروط الخدمة المدنية الوطنية الأعلى أجرا سيستمر في تعريض الموظفين للضغوط وسيجعل من المتعذر على الأمين العام أن يحتفظ بموظفين يتمتعون بأعلى مستويات المقدرة والكفاءة والنزاهة، على نحو ما يتطلبه الميثاق. وأضافت أن هناك مجالا لإجراء تحسن ملحوظ في ترتيبات الأمن للموظفين في الميدان وأنه يتعين على المكتب المسؤول عن ذلك في الأمانة العامة أن يعقد جلسة إحاطة للجنة بشأن التدابير التي اتخذها للحد من مخاطر حدوث خسائر في الأرواح.

٣٥ - وفي الختام، ذكرت أن وفدها يؤيد رأي اللجنة الذي مؤداه أن مجلس مراجعي الحسابات تجاوز ولايته في بعض استنتاجاته وتوصياته. وأخيرا، أعربت عن ارتياح وفدها لمشاركة نقابات ورابطات الموظفين في المشاورات الرامية إلى تحسين فعالية عمل اللجنة.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع) (A/53/9 و A/53/511 و A/C.5/53/18)

٣٦ - **السيد أور** (كندا): تكلم أيضا بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا، وقال إنه يأسف للجوء مجلس المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى التصويت بشأن عدد من التوصيات الواردة في تقريره (A/53/9) وأعرب عن أمله في أن يتمكن المجلس من التوصل في المستقبل إلى توافق في الآراء بشأن قراراته.

٣٧ - وقال إنه يلاحظ من الجدول الوارد في الفقرة ٢٠ من التقرير، أنه في تاريخ آخر تقييم اكتواري للصندوق، كان معدل الاشتراكات الحالي البالغ ٢٣,٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي أكثر بصورة قليلة من المعدل المطلوب وأن الجدول المعنون "نسب التمويل" الوارد في الفقرة ٢٤ من التقرير يشير

إلى أنه بالاستناد إلى "انتهاء الخطة" كان الصندوق يملك نسبة ١٤١ في المائة من الأصول اللازمة للوفاء بالتزاماته. ومع ذلك، فإن التقرير يشير إلى أنه إذا ما أجريت تسويات مقبلة للمعاشات التقاعدية للتعويض عن التضخم وإذا ما احتفظ بالنظام ذي المسارين، فسيكون أمام الصندوق نسبة ٨٨ في المائة فقط من الأصول لمواجهة الخصوم المقبلة. وطالب بتفسير للاختلافات بين طريقتي التقييم.

٣٨ - وأردف يقول إنه فيما يتعلق باستخدام المؤشرات لقياس أداء الاستثمار، فإن التنوع الجغرافي الواسع النطاق للصندوق لا يستبعد إجراء مقارنة بين أداء حافظته ومؤشرات وطنية أو إقليمية مناسبة، وتساءل كيف كان أداء حافظة الولايات المتحدة في الصندوق بالنسبة لصناديق المعاشات التقاعدية في الولايات المتحدة. وفي ضوء تعقيد وتنوع الأسواق المالية العالمية، أعرب عن ارتياحه لاستخدام الصندوق لخدمات أربعة مستشارين للاستثمار من الخارج.

٣٩ - وأعرب عن ارتياحه لشروع المجلس بالنظر في مسألة استحقاقات أحد الزوجين السابقين أو المنفصلين بموجب القانون. وفي هذا الصدد، قال إن تنفيذ التعديلات على المادة ٤٥ من القواعد الإدارية للصندوق سيزيد من صعوبة تجنب المشتركين فيه لالتزاماتهم القانونية باستخدام حصانة الصندوق. ومع ذلك، قال إن الوفود التي يمثلها كانت تفضل إجراء تعديل يتجاوز ذلك ليضمن استبعاد الحاجة إلى موافقة الطرف المشترِك. وأضاف قائلا إنه ينبغي أن تتمثل الخطوة المقبلة لمجلس المعاشات التقاعدية في إجراء مزيد من إعادة النظر في المادة في دورته المقبلة بهدف تحديد السلطة للتصرف دون موافقة الطرف المشترك في حالة وجود أمر ملزم قانونيا تصدره المحكمة أو اتفاق للتسوية.

٤٠ - **السيد دينيكو** (الاتحاد الروسي): قال إن الأحداث الأخيرة، لا سيما الأزمة المالية في آسيا وآثارها التي تمكن الصندوق إلى حد كبير من تجنبها، والأداء الكلي للصندوق في السنوات الماضية، أوضحت سلامة الاستراتيجية التي يتبعها والمتمثلة في التركيز على الاستثمارات ذات الأجل الطويل.

٤١ - ورغم أن وفده يشعر بالارتياح إزاء نتيجة آخر تقييم إكتواري للصندوق، فهو يحذر من اتخاذ أية قرارات متهورة بالاستناد إلى ذلك لأن الوضع الإكتواري المقبل للصندوق هو رهن عدد من العوامل التي لا يمكن وزنها. وقال إن وفده يرى أنه يتعين على المجلس بعد أن تمر فترة زمنية كبيرة على احتفاظه باتجاه إيجابي في توازنه الاكتواري أن يقدم، في المقام الأول، اقتراحا لتخفيض الاشتراكات. وفي هذا السياق، أعرب عن حذر وفده إزاء قرار المجلس بتخفيض سعر الفائدة (الخصم) بالنسبة للاستعاضة بالمبالغ الإجمالية عن الاستحقاقات الدورية، كما أعرب عن خيبة أمله، فضلا عن ذلك، لأنه كان من الضروري إجراء تصويت بشأن الموضوع. ولاحظ أن القرار النهائي الذي سيتخذه المجلس بشأن السعر المنطبق على الاستعاضة بالمبالغ الإجمالية سيعتمد على تقييم إكتواري مؤات في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

٤٢ - وأشار إلى الترتيبات الإدارية للصندوق، وقال إن أمانة الصندوق والمجلس درسا المسألة بعناية، وركزا أيضا على الآثار المترتبة في الأجل الطويل على أي تغيير محتمل. وذكر أن وفده يؤيد بالكامل توصيات المجلس في هذا الصدد. وأضاف أن وفده يؤيد توصية المجلس بشأن التقديرات المنقحة للميزانية وأعرب عن استعداده للنظر بصورة إيجابية في إعادة التصنيف المقترحة لوظيفتي أمين الصندوق ورئيس دائرة إدارة الاستثمارات.

٤٣ - وفيما يتعلق بموضوع نظام تسوية المعاشات التقاعدية، قال إن وفده يرى أنه لم تقدم أسباب كافية لتبرير اقتراح المجلس الوارد في الفقرة ٣٣٩ من تقريره (A/53/9) بتخفيض العتبة لإجراء تسويات تكلفة المعيشة للمعاشات التقاعدية الجاري صرفها من ٣ في المائة إلى ٢ في المائة، ويرى بضرورة النظر في المسألة بعد أن يستقر تماما التحسن في الوضع الإكتواري للصندوق. وعن هذا الموضوع أيضا، أعرب عن أسف وفده لأن التوصية تطلبت تصويتا؛ وناشد المجلس تجنب التصويت في المستقبل والمحافظة على مبدأ اتخاذ قراراته بتوافق الآراء. ووجه انتباه أمين الصندوق ورئيسه إلى عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية في مجال الموارد البشرية، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الاتجاه في الخدمة العامة، بما في ذلك الخدمة المدنية الدولية، نحو الاضطلاع بعدد من المهام بمساعدة عدد من الخبراء من الخارج يتم استخدامهم لفترات قصيرة.

٤٤ - أردف يقول إنه فيما يتعلق بموضوع الاتفاق المقترح بين حكومة الاتحاد الروسي ومجلس الصندوق بشأن المشتركين السابقين في الصندوق من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، فإن المسألة تشكّل شاغلا بالنسبة لحكومة بلاده حيث أن الجمعية العامة وافقت على الاتفاق المقترح في عام ١٩٩٦. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لإحراز تقدم في هذا المجال، ذكر أن العمل استغرق وقتا أطول مما هو متوقع وازدادت الحالة تعقيدا بسبب الوضع المالي الحالي في بلده، بما في ذلك الحاجة إلى معالجة عدد من مسائل الحماية الاجتماعية المتعلقة بأكثر فئات السكان تأثرا. وأضاف أن حكومته تبذل الجهود للتوصل إلى سبل مقبولة للتغلب على الحالة الراهنة، وأنها لا زالت تنظر في الطلبات المشروعة للموظفين السابقين في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه تم توجيه دعوة إلى كبار موظفي الصندوق لزيارة موسكو في السنة المقبلة، حيث يؤمل في أن تسود آنذاك ظروف أكثر مؤاتاة لتنفيذ الاتفاق. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن تنظر الجمعية العامة إلى الحالة بتفهم وأكد للجنة النية الجادة لحكومته لإيجاد حل في أقرب وقت ممكن لهذه المشكلة المعقدة والحساسة.

٤٥ - **السيد إيفاشنكو** (أوكرانيا): قال إن حكومته لا تزال تنظر في مسألة حقوق المعاشات التقاعدية لمواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق الذين اشتركوا في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وأشار إلى أن بلده غير مسؤول عن تحويل القيمة الاكتوارية للحقوق المتراكمة في المعاشات التقاعدية من قبل مشتركين سابقين منفردين في الصندوق التقاعدي من مواطنين سابقين للجمهوريات المكونة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى صندوق الضمان الاجتماعي لذلك البلد. وقال إن حكومته ستستمر في السعي إلى إيجاد حل عادل لمواطنيها المستحقين لحقوق المعاشات التقاعدية وأنها ستعمل مع شركائها على تحقيق هذه الغاية.

٤٦ - **السيدة نيرينكندي** (أوغندا): قالت إن وفدها وإن كان يشعر بالارتياح لاعتراف مجلس مراجعي الحسابات بأن عمليات صندوق المعاشات التقاعدية نُفّذت بصورة تبعث على الرضى، فإنه يؤكد على أهمية توفير تغطية تأمين كافية لأصول الصندوق بغية ضمان الأمن وتجنب الزيادات غير الضرورية في التكلفة. ولأول مرة منذ نهاية عام ١٩٧٨ حقق الصندوق فائضا صغيرا بلغ ٠,٦٣ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وذلك يعود بصورة رئيسية إلى تحسن دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وحذرت من أن الفائض الاكتواري الناجم بصورة أساسية عن أسعار الصرف هو متقلب ولا يمكن التنبؤ به. وأعربت عن خيبة أمل وفدها لأن المجلس، بدلا من أن يعمل على التوصل إلى قرار بتوافق الآراء، قرر التصويت على تخفيض معدل الفائدة المطبق على المبالغ الإجمالية من نسبة ٦,٥ إلى ٦ في المائة فيما يتعلق بفترة الخدمة الداخلة في حساب المعاش التقاعدي بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، بشرط أن يكون التقييم الاكتواري للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إيجابيا. وأعربت عن أسفها لأن الصندوق تخلى مرة أخرى عن روح توافق الآراء عند التصويت

على تخفيض العتبة اللازمة لإجراء تسويات تكلفة المعيشة للمعاشات التقاعدية الجاري صرفها. وأيدت توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها (A/53/511) بالاحتفاظ بالمسألة قيد الاستعراض في ضوء نتائج التقييمات الاكتوارية المقبلة للصندوق.

٤٧ - وأردفت تقول إنه فيما يتعلق بموضوع معدل الاشتراكات الحالي البالغ ٢٣,٧ من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي فإن وفدها يتفق مع لجنة الاكتواريين واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بضرورة الإبقاء عليه وبأن يستمر المجلس، على النحو الوارد في الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في مراقبة تطور التغير الاكتواري للصندوق وبأن لا يتم التفكير في إجراء أي تغيير في المعدل الحالي للاشتراكات ريثما تظهر التقييمات المقبلة نمطا من تحقيق الفائض.

٤٨ - وفيما يتعلق باستثمارات الصندوق، قالت إن وفدها يرحب بالعائدات الإيجابية التي تم تحقيقها ويعرب عن تقديره للجنة الاستثمارات، ولدائرة إدارة الاستثمارات، وللمستشارين. وأضافت أنه كما حدث في السابق، ينبغي السعي إلى تحقيق أهداف الصندوق فيما يتعلق بالاستثمار في الأجل الطويل من خلال التركيز على ما هو مقرر من معايير تتعلق بالسلامة والربحية والسيولة والقابلية للتحويل، وفي الوقت نفسه ذكرت أن التنوع الواسع النطاق لأصول الصندوق من شأنه أن يساعد على تجنب المخاطرة وحماية الصندوق من تكبد خسائر كبيرة.

٤٩ - ومضت تقول إن وفدها يؤيد ترتيبات تقاسم التكاليف بين الأمم المتحدة والصندوق، والتي أوصى المجلس بقبولها في الفقرة ٢٠٢ من تقريره (A/53/9)، ويحيط علما بحاجة الصندوق الملحة لنظام جديد للمحاسبة يشرع بتشغيله بالكامل بحلول عام ١٩٩٩. وأضافت أن وفدها يؤيد اقتراحات المجلس فيما يتعلق بإعادة تصنيف وظيفتي رئيس دائرة إدارة الاستثمارات وأمين الصندوق والاقتراح الوارد في الفقرة ٢٨ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتسمية أمين الصندوق في المستقبل المسؤول التنفيذي الأول للصندوق. وفي ضوء الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٧ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تكون وظيفة المسؤول التنفيذي الأول لصندوق المعاشات التقاعدية برتبة أمين عام مساعد، قالت إنه قد يكون من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في الرتبة المناسبة لوظيفة نائب المسؤول التنفيذي الأول للصندوق.

٥٠ - وقالت إن وفدها لا يفهم الأسباب وراء احتمال انسحاب اللجنة المؤقتة لمنظمة التجارة الدولية/الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة من عضوية الصندوق، لا سيما بحجة الصعوبة التي تواجهها منظمة التجارة العالمية في اجتذاب الموظفين من المستوى المطلوب بسبب المستوى المنخفض للمرتبات وقلة الحوافز الجذابة. وقالت إنه نظرا إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية عموما نفس الأعضاء في المنظمات الأخرى الداخلة في النظام الموحد للأمم المتحدة، فإن هذا التفكير ينطوي، فيما يبدو، على ازدواجية في المعايير. واختتمت كلامها قائلة إن وفدها يؤمن بضرورة اتخاذ الجمعية العامة خطوات فورية لإرساء الشروط التي تُقبل فيها أية منظمة في الصندوق والشروط التي يمكنها بالاستناد إليها أن تنسحب منه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.

- - - - -